

الفصل التمهيدي

التطور التاريخي للمجتمع الدولي

إن التطرق لمراحل تطور المجتمع الدولي يعد أمر حتمي لابد منه نظرا لارتباط نشأته بعدة حضارات، فالحضارات القديمة ساهمت في تكوين وتطوير بعض جوانب القانون الدولي، كما ساهمت العصور الوسطى في إنشاء كثير من القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية سواء على مستوى المجتمع الأوروبي أو على مستوى المجتمع الإسلامي. كما عرف أيضا المجتمع الدولي المعاصر في العصور الحديثة وحتى الآن تحولات كبيرة نجم عنها تطور هام للقانون الدولي.

إن هذه الدراسة التاريخية تهدف إلى توضيح مدى تأثير مختلف الحضارات على المجتمع الدولي ومدى مساهمتها في إنشاء مبادئ وقواعد القانون الدولي العام، ذلك أن تقدير مدى صلاحية قواعد ومبادئ القانون الدولي يتم من خلال مدى مساهمتها لتطور المجتمع ذاته من خلال فترة تاريخية معينة من مراحل تطوره.

هذه المراحل تتمثل في:

- مرحلة العصور القديمة من 3200 ق م إلى 476 م.
- مرحلة العصور الوسطى من 467 م إلى 1453 م.
- مرحلة العصر الحديث من 1492 م إلى 1914 م.
- مرحلة العصر المعاصر من 1914 م إلى يومنا هذا.

المبحث الأول

المجتمع الدولي في العصور القديمة

ما ميز هذه المرحلة هو صعوبة تحديد تاريخ بدأ العمران البشري، لكن من المؤكد والمتفق عليه هو وجود علاقات بين الشعوب القديمة شكلت حضارات مختلفة، ومن بين هذه الحضارات التي شهدها العصر القديم :

- 1- **حضارة بلاد الرافدين** : تذكر الأبحاث التاريخية أن حضارة واد الرافدين امتازت بوجود المعاهدة التي أبرمت بين الحاكم المنتصر لمدينة لاجاش (أيناتم) وممثلي شعب أوما حوالي 3100 ق.م المتعلقة بحرمة الحدود والمتضمنة شروطا خاصة بالتحكيم في المنازعات⁽¹⁾.
- 2- **الحضارة المصرية**: نجد أن الفراعنة أبرموا عدة معاهدات مع ملوك وقادة الشعوب المجاورة وهي لا تقل أهمية عن المعاهدات الحالية ومن أمثلتها المعاهدة التي وقعها فرعون مصر رمسيس الثاني مع أمير الحيثيين عام 1279 ق.م المتعلقة بتنظيم علاقات السلام والتعاون بين الدولتين واحترام الحدود، كما وضعت قواعد وأحكام متعلقة بتسليم أسرى الحرب⁽²⁾.
- 3- **الحضارة الصينية**: عرفت الحضارة الصينية بعض معالم القانون الدولي، تتجلى بعض هذه المعالم في أن الصين الصين علاقات تبادل مع الدول الأخرى كالهند وروما؛ كما أن الفيلسوف (كونفيشيوس) نادى بفكرة الإتحاد بين الشعوب و بإنشاء منظمة دولية تشبه في مهامها هيئة الأمم المتحدة. أما الفيلسوف (لاوتزو) فقد طالب بالحد من الحروب و العقوبات الدولية التي يمكن تسليطها على المخالفين⁽³⁾. من أهم الأفكار التي جاء بها

¹ مريم عمارة/ نسرين شريقي: قانون المجتمع الدولي المعاصر، دار بلقيس، الجزائر، 2014، ص 07.

² بن عامرتونسي: قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 09-10.

3 عثمان بقنيس: قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 13.

بن عامر تونسسي: المرجع السابق، ص 10.



الصينيون حرية المعتقد، الإتحاد بين الشعوب، التمثيل الدبلوماسي وعقد المؤتمرات المختلفة⁽¹⁾.

4- الحضارة الهندية : تميزت بقوانين (مانو) التي تم وضعها حوالي عام 1000 ق.م المتعلقة بكيفية سير الحروب و القانون الدولي الإنساني و القانون الدبلوماسي ، وجميعها جوانب يبحث فيها القانون الدولي العام.

5- الحضارة اليونانية: ساهمت في تكوين القانون الدولي ذلك أن اليونان القديمة كانت مقسمة إلى عدة مدن مستقلة، الأمر الذي أنشأ مع مرور الزمن نوعا من قواعد القانون الدولي⁽²⁾. فعرف اليونانيون التحكيم لحسم الخلافات التي تثور بين المدن، كما وضعوا بعض القواعد التنظيمية في حالة الحرب كقاعدة وجوب إعلان الحرب قبل الدخول فيها، قاعدة إمكانية تبادل الأسرى ووجوب احترام اللاجئين للمعابد، هذه القواعد كانت تطبق على المدن اليونانية فقط، لأن اليونانيون ميزوا بين الشعب اليوناني والشعوب المجاورة، واعتبروا سكان المدن اليونانية هم فقط من يستحق المعاملة بموجب أساليب التعامل الدولي بينما الشعوب الأخرى مجرد برابرة، ولم يعترفوا لهم بأي حق وبالتالي لهم الحق في استعبادهم وإخضاعهم⁽³⁾.

6- الحضارة الرومانية: إقتبس الرومان الكثير من المبادئ التي طورها اليونانيون غير أنهم أضافوا لهذه المبادئ مبادئ أخرى تتماشى وظروف تواجدهم الأمر الذي أدى مع مرور الزمن إلى تشكيل فلسفة رومانية تختلف إلى حد ما عن الفلسفة اليونانية⁽⁴⁾. فالرومان مثلا فرقوا بين الشعوب الرومانية والشعوب الأخرى ووضعوا قوانين تطبق على الرومان فقط مثل القانون المدني الروماني، وبعد ذلك سمح الرومان بتطبيق القانون المدني الروماني على رعايا روما اللاتينيين الذين كان يطلق عليهم وصف الغرباء دون غيرهم من شعوب

¹ مبروك غضبان: المجتمع الدولي - الأصول والتطور والأشخاص -، القسم الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص33.

² بن عامر تونسي: مرجع سابق، ص 10 و11 و12.

³ مريم عمارة/ نسرين شريقي: مرجع سابق، ص 08 و09.

⁴ مبروك غضبان: المجتمع الدولي - الأصول والتطور والأشخاص -، القسم الأول، ص 35.

الإمبراطورية، غير أن التزايد المستمر لعدد الغرباء أدى بالسلطات الرومانية إلى وضع قانون خاص بالغرباء أطلق عليه فيما بعد قانون الشعوب⁽¹⁾.

وفيما يخص العلاقات التي كانت قائمة بين الرومان وغيرهم من الأمم فقد كان يحكمها القانون الإلهي المقدس الذي يشرف على تطبيقه هيئة من رجال الدين سواء في حالة الحرب أو السلم أو عند إبرام المعاهدات، وعليه فالمعاهدات هي التي كانت تنظم علاقات الرومان ببقية الشعوب والأمم الأخرى، وتضمن لهم الحماية في حالة انتقالهم أو وجودهم بالأراضي الرومانية، أما الشعوب الأخرى التي لا تربطها بروما أية معاهدة فإن أفرادها وممتلكاتها لاتتمتع بمثل هذه الحماية، بل يحل قتلهم أو استعبادهم كما يحل الإستيلاء على ممتلكاتهم⁽²⁾.

خلاصة: ساهمت الحضارات القديمة عبر التاريخ الإنساني في تكوين بعض قواعد القانون الدولي، وذلك في ظل ما كانت تنتهجه في علاقاتها مع غيرها من الجماعات أهمها:

- وجوب الالتزام بالمعاهدات.
 - الاعتراف بوجود كيانات سياسية متميزة تتمتع بالشخصية المعنوية.
 - الاعتراف بإمكانية تمثيل هذه الكيانات لدى بعضها البعض من قبل ممثلين معتمدين.
 - قيام علاقات قانونية بين هذه الجماعات تتضمن بعض الحقوق والواجبات المتبادلة⁽³⁾.
- وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الحضارات القديمة قد عرفت بعضا من قواعد القانون الدولي إلا أن فكرة تنظيم المجتمع الدولي في وضع قانوني موحد لم تكن معروفة آنذاك⁽⁴⁾.

1 بن عامر تونسي: مرجع سابق، ص13.

2 حامد سلطان و د. عائشة راتب ود. صلاح الدين عامر: القانون الدولي العام، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1984، ص33.

3 عبد الرحمن لحرش: المجتمع الدولي - التطور والأشخاص -، دار العلوم، الجزائر، 2007، ص09 و10.

بن عامر تونسي: مرجع سابق، ص14 و15.

4 عثمان بقينس: مرجع سابق، ص15.



وعلى كل حال فإن العلاقات التي كانت تقيمها هذه الحضارات كانت علاقات محدودة ولم يكن هناك ما يشبه المجتمع الدولي المعاصر، الذي يتمتع إلى حد ما بنوع من التنظيم والاستقرار ويخضع لقواعد قانونية ثابتة، أي أنه لم يكن هناك قانون دولي بالمعنى الذي نعرفه اليوم، وإن كانت هناك بعض أساليب التعامل التي تشكل جانبا من جوانب القانون الدولي المعاصر.

المبحث الثاني

المجتمع الدولي في العصور الوسطى

ويتفق أغلب المؤرخين على أن العصر الوسيط يبدأ بسقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية سنة 476 ق م وينتهي بسقوط الإمبراطورية الرومانية الشرقية سنة 1453.

وقد عرفت هذه المرحلة وجود مجتمعين هما: المجتمع الإسلامي والمجتمع المسيحي.

أولاً : المجتمع الإسلامي: شهدت هذه المرحلة ميلاد الدولة الإسلامية سنة 622 والتي أصبحت أعظم الدول حضارة وأكثرها قوة وإزدهارا، لأن الفقه الإسلامي ساهم بقوة في نشر الحضارة الإسلامية وظهرت قواعد قانونية دولية تنظم العلاقات بين الدولة الإسلامية والدول الأخرى⁽¹⁾، ذلك أن المبادئ والأحكام التي جاءت بها الشريعة الإسلامية مبادئ صالحة لكل مكان وزمان، هذا ما ميزها عن غيرها من الحضارات السابقة واللاحقة كون مبادئها لم تكن من صنع الإنسان وإنما من وحي الله.

أهم المبادئ التي جاءت بها الشريعة الإسلامية:

1- عالمية الشريعة الإسلامية: الدين الإسلامي رسالة حضارية سامية حملها الرسول (ص)

إلى الإنسانية جمعاء، فهي لم تخص أمة من الأمم ولم تقتصر على شعب معين أو إقليم

معين، وقد كرس القرآن الكريم هذا المبدأ في عدة آيات منها قوله تعالى:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الآية 107 من سورة الأنبياء).

1 عبد الرحمن لحرش: مرجع سابق، ص11.

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ (الآية 158 من سورة الأعراف).

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الآية 28 من سورة سبأ).

﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (الآية 01 من سورة الفرقان).

2- الإسلام دين سلام: أمرت الشريعة الإسلامية الجنوح للسلم لقوله تعالى ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ

فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الآية 61 من سورة الأنفال).

معنى ذلك أن الشريعة الإسلامية لا تقر شرعية الحرب إلا للدفاع عن النفس لقوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (الآية 190 من سورة البقرة)⁽¹⁾.

كذلك نجد كثير من الآيات القرآنية تنهى عن القتال وتحث على السلم⁽²⁾ منها قوله تعالى :
﴿.....فَإِنْ اعْتَرَفْتُمُوهُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمُ السَّلَامُ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ (الآية 90 من سورة النساء).

﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الآية 08 من سورة الممتحنة).

3- المساواة بين الناس: تؤكد الشريعة الإسلامية أن الإنسانية ذات أصل واحد ويؤكد الله أن

اختلاف اللغات والألوان لا يمنع من وحدة الإنسانية بل الأصل هو التقوى التي محلها القلب وتجسدها الأعمال، مصداقاً لقوله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (الآية 01 من سورة النساء).

1 عثمان بقرينس: مرجع سابق، ص17.

2 بن عامر تونسي: مرجع سابق، ص17 و18.



كما أكدت الشريعة الإسلامية أن إختلاف اللغات والألوان لا يمنع من إقامة وحدة إنسانية أساسها التكافل والتعاون بين بني البشر، بل هذا الإختلاف هو في الحقيقة رحمة من الله عزوجل مصداقا لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الآية 13 من سورة الحجرات) (1).

4- حرية العقيدة: عمل الإسلام على إحترام وصيانة الحرية الدينية للأفراد إحتراما كاملا فممنع إكراه الناس وإجبارهم على التدين لقوله تعالى : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (الآية 256 من سورة البقرة).

وقد أكدت كتب السيرة النبوية أن الرسول (ص) أكد في كثير من المعاهدات التي أبرمها على وجوب إحترام حرية العقيدة ومقدسات الآخرين، ومن أمثلتها المعاهدة التي أبرمها الرسول (ص) مع نصارى نجران، والمعاهدة التي عقدها عمر بن الخطاب مع القائلين على إلباء ببيت المقدس (2).

5- الوفاء بالعهد: تناولت الشريعة الإسلامية في مسألة الوفاء بالعهد أن السلم يتوقف على مدى احترام العهود والإلتزام بها لقوله تعالى ﴿.....وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (الآية 34 من سورة الإسراء)، ويقول تعالى ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (الآية 91 من سورة النحل) (3).

6- المعاملة الحسنة للرسول: أكدت السنة على وجود قواعد خاصة بالمبعوثين الدبلوماسيين والبعثات الدبلوماسية، كحمايتهم وإحترامهم وتحمل تجاوزاتهم، ذلك أن رسول قوم تكلم بين يدي رسول الله (ص) بما لا يجب أن يتكلم به فقال له رسول الله (ص) لولا أنك رسول لقتلتك (4).

7- المبادئ الخاصة بالقانون الدولي الإنساني (قانون الحرب): مادام الإسلام دين سلام وأمن فإن الحرب فيه غير مشروعة وهي أمر مكروه ومذموم، فلا تجوز الحرب إلا في حالتين:

1 مريم عمارة/ نسرین شریقی: مرجع سابق، ص14.

2 بن عامر تونسي: مرجع سابق، ص20 و21.

3 عثمان بقنيس: مرجع سابق، ص17.

4 عبد الرحمن لحرش: مرجع سابق، ص14.



- حالة الدفاع الشرعي: لقوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (الآية 190 من سورة البقرة).
- تحقيق مبدأ حرية الأديان وتأمين حرية الدعوة الإسلامية: إن الغرض من الفتوحات الإسلامية كان توصيل دعوة الحق إلى غير المسلمين بأحسن الطرق والأساليب، ولم تكن لأهداف إقتصادية كالجوع والجفاف في شبه الجزيرة العربية⁽¹⁾.

0 تقسيم المجتمع الدولي في الفقه الإسلامي:

للإسلام نظرة متميزة للعلاقات الدولية لأنه لا يعترف بانقسام العالم لدول ذات سيادة إنما يهدف إلى توحيد المسلمين كافة تحكمهم أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس قسم الفقه الإسلامي المجتمع الدولي إلى ثلاثة أقسام: دار الإسلام، دار العهد ودار الحرب.

1- دار الإسلام: كما أُصطلح على تسميتها هو أول نظام ظهر في العالم كما هو معروف الآن بالدولة الاتحادية⁽²⁾؛ وهي الأراضي التي تكون فيها الكلمة العليا للمسلمين وتطبق فيها أحكام الشريعة الإسلامية دون منازع في جميع القضايا المتعلقة بالنظام العام والمسائل الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وهذا لا يمنع من تطبيق أحكام شريعة أخرى غير الشريعة الإسلامية في القضايا التي لها علاقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين، لأنه قد يعيش على أرض الإسلام إلى جانب المسلمين أشخاص غير مسلمين وهم صنفان أهل الذمة والمستأمنون⁽³⁾.

فأهل الذمة: هم غير المسلمين الذين قبلوا العيش في الدولة الإسلامية والتبعية لدار الإسلام بموجب عقد الذمة، لذا فهم جزء من المجتمع الإسلامي يتمتعون بكامل الحقوق التي يتمتع بها المسلم من رعاية وحماية مع ضمان الحرية الدينية لهم مقابل ضريبة مالية تسمى الجزية.

أما المستأمنون: هم غير المسلمين التابعين لدولة غير إسلامية، يطلبون الأمان من الدولة الإسلامية عندما يدخلون إقليمها بإذن منها لفترة محدودة، وحقوق المستأمن كحقوق الذمي إلا في

1 بن عامر تونسي: مرجع سابق، ص22 و23.

2 صلاح الدين عامر: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص15.

3 مريم عمارة/ نسرين شريقي: مرجع سابق، ص15.

إستثناءات قليلة إقتضتها طبيعة كون المستأمن أجنبي عن دار الإسلام بينما الذمي هو مواطن في دار الإسلام⁽¹⁾.

2- **دار العهد** : وهي تشمل الأقاليم التي لا تخضع لحكم المسلمين وليس للمسلمين فيها حكم، لكن لها عهد محترم مع المسلمين على أساس إقرار حقوق معينة وتحمل واجبات مقابل ذلك.

واجبات دار الإسلام إتجاه دار العهد تتمثل في :

- الدفاع عن دار العهد وصد أي عدوان يقع عليها.
- ضمان الشعائر الدينية واحترام الأديان الأخرى.
- منع الجنود المسلمين المتواجدين في دار العهد من خرق الاتفاقات المبرمة بين دار الإسلام ودار العهد وحماية الأشخاص في أموالهم وأعراضهم.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدار العهد.

أما واجبات دار العهد إتجاه دار الإسلام فتتمثل في :

- دفع مبلغ معين من المال مقابل توفير الحماية لهم.
- عدم شن أي عدوان على دار الإسلام أو الاشتراك مع الغير في العدوان على المسلمين.
- السماح بنشر الدعوة الإسلامية⁽²⁾.

وللإشارة فإن فكرة دار العهد تستند إلى سابقتين أحدهما كانت في عهد الرسول ﷺ عندما منح نصارى نجران الأمان مقابل دفعهم الجزية، والثانية هي الوفاق الذي أبرم بين عبد الله بن سعد والي مصر آنذاك وبين اهل النوبة بعد أن نجح النوبيون في الذود عن استقلالهم واستعصى اقليمهم عن الغزو العربي، وقد تضمن الوفاق التزام النوبيين بحماية المسلمين واهل ذمتهم إذا ما مروا ببلاد النوبة وتعهدوا بدفع جزية من العبيد⁽³⁾.

3- **دار الحرب** : وهي تلك الأقاليم التي لا يأمن فيها المسلم على دينه ونفسه وماله وعرضه، ولا تقام فيها شعائر الإسلام ولا تنفذ فيها شرائعه⁽⁴⁾.

1 بن عامر تونسي: مرجع سابق، ص 25 و 26.

2 بن عامر تونسي: مرجع سابق، ص 27.

3 محمد طلعت الغنيمي: الأحكام العامة في قانون الأمم، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ص 43.

4 عمر سعد الله: معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 223.



خلاصة : ما يمكن قوله في هذه الفترة أن المجتمع الإسلامي عرف علاقات خارجية مباشرة مع الأقاليم غير الإسلامية لاسيما أوروبا، وبالتالي فقد ساهم المجتمع الإسلامي في إثراء وتطوير قواعد القانون الدولي من خلال الأحكام والقواعد التي جاءت بها الشريعة الإسلامية.

ثانيا : المجتمع الأوروبي : إن التحول التاريخي البارز في هذا العصر تمثل في انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين، كما أدى سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية عام 476 م إلى ظهور ممالك وإمارات أوروبية كانت العلاقات فيما بينها قائمة على أساس القوة والحرب لا على أساس القانون، ولم تظهر علاقات دولية حقيقية إلا في بداية القرن 11م (أي الفترة الثانية من العصر الوسيط) حيث أصبحت هناك علاقات مباشرة مع الخارج من أجل التجارة والملاحة وبدأت تنظم الأسواق الدولية، لذا تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

1- التجزئة الفوضى السياسية : خصوصا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية على يد القبائل الجرمانية، ترتب على ذلك انقسامات داخل أوروبا ككل والإمبراطورية الرومانية تحديدا إلى عدة أقاليم وممالك تميزت العلاقات فيما بينها بالحرب إلى غاية سنة 800م عندما قام البابا بتعيين الإمبراطور شارلمان كأول إمبراطور على رأس الإمبراطورية الجرمانية المقدسة، وقد تميزت فترة شارلمان بالسلطة المركزية القوية وبالهيمية المزدوجة لكل من البابا والإمبراطور على العلاقات ما بين حكام الأقاليم الأمر الذي حال دون وجود علاقات دولية حقيقية، وإنما مجرد علاقات داخلية تشبه العلاقات بين الدويلات داخل الدولة الفيدرالية

2- ظهور النظام الإقطاعي : في القرن 9م الذي إستمر حتى نهاية العصر الوسيط تقريبا وهو نظام يقوم من الناحية السياسية على إنفراد الحاكم و استئثاره بجميع مظاهر السلطة داخل إقليم معين بحيث تكون هذه السلطة ملك شخصي له التصرف فيه كما يشاء، أما من الناحية الإقتصادية فيقوم على الزراعة والرق. وفي ظل هذا النظام لم يكن من الممكن أن يتطور القانون الدولي بسبب سريان مبدأ إقليمية السلطة (لأنها مجمعة بيد الإقطاعيين) والتجزئة والحروب بين الممالك⁽¹⁾.

1 د. بن عامر تونسي: مرجع سابق، ص 29، 30.

3- الدور الفعال للديانة المسيحية في تلطيف العلاقات بين الممالك الأوروبية: وتشكيل

جماعة أوروبية مسيحية تحت زعامة البابا الذي إزداد نفوذه وأصبح يعين الأباطرة ويختص بالنظر في النزاعات التي قد تنثور بين الملوك، كما أخذت الكنيسة بمبدأ تحريم الحرب إستنادا لما جاء في الكتاب المقدس.

وقد حاول المسيحيون التوفيق بين نص الإنجيل وضرورات الدولة فتوصلوا إلى التفرقة بين الحرب المشروعة التي تقوم ضد غير المسيحيين، والحرب غير المشروعة التي تكون ضد المسيحيين ودون أسباب شرعية، وتتطوي على الظلم والإسترقاق أو الإعتداء على إقليم دولة.

وإذا كانت الكنيسة قد جمعت الدول الأوروبية الخاضعة لها إلا أنها كانت عقبة في سبيل تطوير القانون الدولي العام بسبب سيطرة الكنيسة على الدول والحد من إستقلالها وسيادتها، كذلك إخراج الدول غير المسيحية لاسيما الدولة الإسلامية من المجتمع الدولي الأوروبي.

4- ظهور قواعد دولية جديدة: في هذه الفترة تم إرساء بعض قواعد القانون الدولي، هذه الأخيرة

تعتبر قليلة نظرا للعوامل السالفة الذكر ومن أهمها: تقسيم القانون الدولي إلى قانون حرب وقانون سلام وهذا التقسيم مازال سائدا ليومنا هذا، ظهور فكرة الحرب الشرعية والحرب غير الشرعية، ظهور النظام الدبلوماسي والنظام القنصلي، ظهور طرق سلمية لتسوية النزاعات الدولية كالتحكيم والوساطة.

خلاصة : إن هذه القواعد المتطورة نسبيا وإن كانت ذات طابع دولي إلا أنها لم تكن عامة وشاملة لإقتصار تطبيقها على الدول الأوروبية فقط هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان المجتمع الدولي الأوروبي يتكون من إمارات وممالك مستقلة كانت العلاقات فيما بينها قائمة على الصراع والحروب⁽¹⁾.

المبحث الثالث

المجتمع الدولي في العصر الحديث (1492 - 1914)

شهدت هذه المرحلة حدوث تغيير جذري في المجتمع الأوروبي تمثل في انهيار الإقطاعي وحلول النظام الرأسمالي محله، ونهاية سلطة كل من البابا والإمبراطور نجم عن هذا التغيير نشوء القانون الدولي الأوروبي، هذا الأخير جاء ليحكم العلاقات بين الدول الأوروبية المسيحية دون غيرها، حيث كانت هذه الدول الأوروبية تعتبر هذا القانون نوعاً من الامتياز باعتبارها دولاً وشعوباً متحضرة، أما الشعوب الأخرى فتعتبرها شعوباً متوحشة وبربرية بل ولا معنى لوجودها إلا كوسيلة لضمان مصالحها.

وقد ظل المجتمع الدولي مجتمعاً أوروبياً إلى غاية القرن 18 حيث أصبح يضم دولاً مسيحية لكن غير أوروبية، وهي الدول الأمريكية التي استقلت وهذا ما أكدته الفقيه فريدمان بقوله: "إن واضعي القانون الدولي مجموعة صغيرة من الأمم الأوروبية عملت في القرن 19 بالاشتراك مع دول القارة الأمريكية الحديثة النشوء، أما بقية دول العالم فقد كانت تعيش حياتها الخاصة بعيدة عن مجرى العلاقات الدولية أو كانت خاضعة للدول الغربية" ولم يتحرر القانون الدولي من الطابع المسيحي نهائياً إلا سنة 1856 حيث سمح لتركيا بالانضمام للمجتمع الدولي بموجب معاهدة باريس للسلام ثم إيران واليابان فيما بعد.

وتتلخص العوامل التي ساعدت على نشوء المجتمع الدولي في هذه المرحلة في: النهضة العلمية، الاكتشافات الجغرافية الكبرى، معاهدة واستغاليا، الثورة الأمريكية، الثورة الفرنسية والتحالف الأوروبي.

أولاً: النهضة العلمية:

ساهمت حركة إنشاء الجامعات في أوروبا في القرن الثالث عشر في تطوير جميع فروع العلوم، ولا سيما العلوم القانونية.

كما ساهم عدد من الفقهاء الكلاسيكيين في وضع بعض القواعد الدولية، كالفقيه ميكيافيلي الذي نادى بتوحيد إمارات إيطاليا في كتابه الأمير عام 1513، والفقيه فيتوريا (اسباني الأصل، وهو راهب) الذي يعد أول من اعترف بسيادة الدولة وحريتها وأيده في ذلك الفقيه سواريز (راهب يسوعي) الذي ميز بين القانون الدولي (قانون الشعوب) والقانون الطبيعي. ويعد كذلك الفقيه جروسيوس أول مؤسس للقانون الدولي الحديث.



ومن أهم المبادئ التي جاء بها هؤلاء الفقهاء مبدأ سيادة الدول والمساواة فيما بينها، القانون الدولي هو قانون الدول ولا مجال لتطبيقه على الأفراد، الحرب مشروعة لكن في إطار القانون الدولي، مصادر القانون الدولي هي المعاهدات والعرف⁽¹⁾.

ثانياً: الاكتشافات الجغرافية الكبرى:

إن نجاح (كريستوف كولمبوس) في اكتشاف جزر البهانا (أمريكا) سنة 1492 كان له بالغ الأثر في تطوير العلاقات بين الدول وبالتالي تطوير قواعد القانون الدولي؛ بل أنها تشكل السبب الرئيسي لنشوء المجتمع الدولي، ومظهراً من مظاهر التسابق بين الدول الأوروبية للحصول على مستعمرات.

إن هذا الاكتشاف مهد لنشوء الحركة الاستعمارية، وكانت الدولتان المتنافستان في هذه المرحلة إسبانيا والبرتغال حيث عقدت بينهما عدة معاهدات لتقسيم المناطق التي لم يتم اكتشافها⁽²⁾.

وقد ساهمت الاكتشافات الجغرافية في ظهور بعض القواعد القانونية الدولية كحرية الملاحة في أعالي البحار، قاعدة احتلال الأقاليم الخالية والاستيلاء عليها (وهي قاعدة ذات طابع استعماري).

ثالثاً: معاهدة واستفاليا سنة 1648:

ساهمت هذه المعاهدة في وضع حد لحرب الثلاثين سنة التي كانت بين الدول الأوروبية بسبب الخلافات الدينية (الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية)، وتعتبر هذه المعاهدة من الوثائق الدولية الأولى المكتوبة التي وضعت أسس القانون الدولي الأوربي المعاصر.

ومن أهم المبادئ التي أرسنها هذه المعاهدة:

- الاعتراف بانحلال الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتقسيمها إلى دول.
- زوال سلطة ونفوذ البابا في رئاسته للدول وحصرها في الجانب الديني فقط

1 عبد الرحمن لحرش: المرجع السابق، ص 24 و 25.

2 مبروك غضبان: المجتمع الدولي - الأصول والتطور والأشخاص -، القسم الأول، ص 48 و 49.



- إقرار مبدأ المساواة في السيادة بين الدول بغض النظر عن عقائدها الدينية وعدم خضوعها لأي سلطة أعلى منها⁽¹⁾.
- إقرار مبدأ الحرب حق من حقوق السيادة للدولة (أي زوال فكرة الحرب الشرعية وغير الشرعية).
- إنشاء سفارات دائمة لنظام التمثيل الدبلوماسي بدلا من البعثات المؤقتة
- الاعتراف بان المعاهدات والعرف يعدان مصدرا من مصادر القانون الدولي
- إقرار مبدأ التوازن الدولي حتى لا تتمكن أي دولة من التوسع والوصول إلى درجة من القوة بحيث تصبح تشكل خطرا على الدول الأخرى. هذا المبدأ أدى إلى إنشاء سياسة توازن القوى بين الدول (الأوروبية)

رابعا: الثورتان الفرنسية والأمريكية:

قامت الثورة الفرنسية عام 1789 للقضاء على استبداد الملوك وطغيانهم، ونتج عن نجاحها إصدار بيان إعلان حقوق الإنسان والمواطن.

ومن أهم المبادئ التي جاءت بها الثورة: مبدأ السيادة الوطنية وحرية الشعوب وحققها في تقرير مصيرها، مبادئ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد أمام القانون، حرية العقيدة، الاعتراف بالحرية الفردية للمواطن.

وللإشارة فالثورة الفرنسية قد كان لها بالغ الأثر في تاريخ القانون الدولي، كما أن إعلانها لحقوق الإنسان والمواطن كانت له آثاره العالمية التي لا شبهة فيها⁽²⁾.

أما الثورة الأمريكية فقامت نتيجة مطالبة شعوب أمريكا الشمالية بالاستقلال عن بريطانيا العظمى، وانتهت بقيام الولايات المتحدة الأمريكية وإعلان الاستقلال عام 1776. وبعد الحصول على الاستقلال تم وضع الدستور الفيدرالي سنة 1787.

1 بن عامر تونسي: مرجع سابق، ص 40 و 41.

2 مريم عمارة، نسرین شریقی: مرجع سابق، ص 20.

صلاح الدين عامر: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 35.



كما حددت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها إزاء أوروبا في تصريح رئيسها مونرو عام 1823 تضمن هذا التصريح مبادئ أساسية أهمها: عدم التدخل في شؤون أمريكا، وعدم احتلال أي جزء منها لأنها حرة مستقلة، وعدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون أوروبا إلا في حالة الدفاع عن نفسها.

وتظهر أهمية الثورة الأمريكية بصفة خاصة في أنها أسفرت عن ميلاد دولة مسيحية مستقلة غير أوروبية انضمت لميدان العلاقات الدولية وكان لها دور في إرساء قواعد القانون الدولي⁽¹⁾.

خامساً: التحالف الأوربي:

نشأ عن مؤتمر فينا لسنة 1815 التحالف الأوربي الذي جاء لضمان الاستقرار السياسي في أوروبا بالمحافظة على الأنظمة الملكية القائمة فيها، والقضاء على المبادئ التي جاءت بها الثورات الشعبية التي قامت ضد الأنظمة الملكية.

وتتمثل أهم نتائج المؤتمر في:

- إعادة تنظيم التوازن الدولي الأوربي بتبني مبدأ الشرعية الذي يعني ضرورة احترام شرعية الملك على الإقليم.
- إقرار مبدأ التدخل قصد القضاء على الحركات الثورية الشعبية الذي نجم عنه زوال مبدأ الاستقلال والمساواة بين الدول في السيادة.
- تنظيم الملاحقة في الأنهار الدولية.
- توفير الحماية للمبعوثين الدبلوماسيين.
- تحريم تجارة الرقيق.

الخلاصة: يمكن القول أن المجتمع الدولي في هذه الفترة ساهم في وضع بعض القواعد الدولية مثل اقتصار تطبيق القانون الدولي على الدول الأوربية فقط (الحضارة المسيحية)، تحديد نطاق العلاقات

1 مريم عمارة/ نسرين شريقي: مرجع سابق، ص 19.

بن عامر تونسي: مرجع سابق، ص 43.

الدولية من حيث المضمون ليشمل الدول الأوروبية فقط، وجود تجانس كبير بين دول المجتمع الدولي من حيث الطابع الغربي المسيحي⁽¹⁾.

المبحث الرابع

المجتمع الدولي المعاصر من سنة 1914 الى يومنا هذا

إن التغيرات والتطورات التي طرأت على المجتمع الدولي في هذه المرحلة تقتضي منا دراسة هذه المرحلة على شقين، يتضمن الشق الأول دراسة المجتمع الدولي من سنة 1914 إلى سنة 1990 ، أما الشق الثاني فيتناول المجتمع الدولي بعد 1990.

أولاً : المجتمع الدولي من سنة 1914 إلى سنة 1990

شهدت هذه المرحلة تغيرات جذرية أبرزها الثورة الاشتراكية، وقيام الحربين العالميتين، قيام الأمم المتحدة، ظهور المنظمات الدولية، إضافة إلى اكتشافات أخرى في مجال التكنولوجيا والفضاء والأسلحة.

هذه التغيرات انعكست على طبيعة العلاقات الدولية ومبادئ القانون الدولي وأصبحت تشكل أبعاد جديدة للقانون الدولي، ترتب عنها جملة من الخصائص ميزت المجتمع الدولي في هذه الفترة

خصائص المجتمع الدولي:

1- عالمية المجتمع الدولي: اتسع نطاق المجتمع الدولي تدريجياً ليشمل دول ذات حضارات

وثقافات مختلفة مثل الدول الآسيوية والأفريقية والعربية والإسلامية، فهذه المرحلة تميزت

بازدياد عدد دول العالم وذلك بسبب حصول بعض الدول المستعمرة على إستقلالها⁽²⁾.

إن اتسع نطاق المجتمع الدولي طرح العديد من الظواهر الجديدة التي لم يكن للعلاقات الدولية

عهد بها من قبل؛ فهذه الزيادة العددية نجم عنها آثار انعكست على طبيعة العلاقات الدولية كما

أثرت على عوامل التوازن التي كانت سائدة من قبل بين أعضاء المجتمع الدولي. وتكمن أهمية

1 عبد الرحمن لحرش: مرجع سابق، ص27 و28.

2 مريم عمارة/ نسرين شريقي: مرجع سابق، ص23.



دخول الدول الحديثة الإستقلال في عضوية المجتمع الدولي في أنها طرحت المشاكل الحقيقية والتناقضات الخطيرة التي يعاني منها المجتمع الدولي المعاصر، والتي ينبغي على القانون الدولي أن يواجهها ويضع لها الحلول، ومن أبرز مظاهر التناقض في العلاقات الدولية هو أن هذه العلاقات تقوم على أساس فكرة المساواة بين الدول في حين أن الحقيقة تخالف فكرة المساواة تماماً⁽¹⁾.

2- **المجتمع الدولي مجتمع منظم:** يعتبر المجتمع الدولي مجتمع منظم لأنه محكوم بالقانون الدولي الذي يتضمن قواعد قانونية تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول، وذلك بتدعيم وتطوير التعاون بينها بموجب المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، وإلى جانب الدولة التي تعد من ثوابت المجتمع الدولي وطرفاً أساسياً في العلاقات الدولية وجدت كيانات أخرى لا يقل تأثيرها في ممارسة العلاقات الدولية عن تأثير الدول، بل إنها أصبحت طرفاً أصلياً للعلاقات الدولية باعتبارها شخصاً من أشخاص المجتمع الدولي وهي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات. وعليه أصبحت فكرة التنظيم الدولي من السمات المميزة للمجتمع الدولي المعاصر، كما تحولت الشركات المتعددة الجنسيات إلى قوة رئيسية فاعلة على الساحة الدولية⁽²⁾.

3- **المجتمع الدولي مجتمع مقسم ومجزأ:** من مظاهر المجتمع الدولي في القرن 20 انقسامه إلى معسكرين، المعسكر الشرقي الشيوعي بقيادة الإتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب هذين المعسكرين ظهر العالم الثالث الذي أنتهج سياسة عدم الانحياز حتى يتجنب الحرب الباردة التي كانت دائرة بين المعسكرين، وهكذا فالمجتمع الدولي كان مقسم إلى ثلاث مجموعات من الدول الرأسمالية، الدول الاشتراكية، ودول العالم الثالث.

1 محمد السعيد الدقاق: القانون الدولي - المصادر والأشخاص -، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1992، ص 15 و 16.

2 بن عامر تونسي: مرجع سابق، ص 49 وما بعدها.

إن العلاقة بين المعسكر الشرقي والغربي كان يحكمها مبدأ التعايش السلمي (التوازن الدولي) الذي يعني إيجاد اتفاق حول طبيعة القانون الدولي، وإيجاد قواعد ثابتة وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

أما دول العالم الثالث فإن علاقتها بالمعسكرين الشرقي والغربي كانت في معظمها علاقات معقدة غير ثابتة خاصة مع المعسكر الغربي الرأسمالي، وهذا راجع إلى التباين في المصالح والتناقض في المطالب التي تطرحها الدول.

تأثير هذه التغيرات على قواعد ومبادئ القانون الدولي:

إن التغيرات التي طرأت على المجتمع الدولي في هذه المرحلة جعلت القانون الدولي يهتم بمواضيع متعددة ومتنوعة، وأصبح يتدخل في بعض القضايا التي كانت تعد من صميم القانون الداخلي كاحترام الفرد مثلاً.

إن معرفة درجة التطور الذي مر به القانون الدولي في هذه المرحلة يظهر في :

- زوال بعض المبادئ العامة للقانون الدولي التقليدي ذات الطابع الاستعماري مثل شرعية استعمال القوة، مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الاستيلاء على الأقاليم بالقوة.
- إثراء وتطوير المبادئ القديمة للقانون الدولي مثل مبدأ المساواة في السيادة، مبدأ تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحريم استعمال القوة.
- إرساء قواعد ومبادئ جديدة تتكيف مع التركيبة الجديدة للمجتمع الدولي كمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدأ التعاون الدولي السلمي، حق الدول في السيادة الدائمة على ثرواتها الطبيعية تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني، ظهور قواعد دولية تنظم نقل التكنولوجيا، الإشراف والرقابة على الشركات المتعددة الجنسيات، مبدأ احترام حقوق الإنسان⁽¹⁾.

1 عبد الرحمن لحرش: مرجع سابق، ص 32 و 33.

ثانياً : المجتمع الدولي بعد سنة 1990:

تبدأ هذه المرحلة بانتهاء نظام دولي قديم ثنائي القطبية وبداية نظام دولي جديد أحادي القطبية، غير أن دراسة هذه المرحلة لا تعد دراسة تاريخية لأن صورة المجتمع الدولي في هذه المرحلة لم تكتمل بعد، وأن مفهوم ومعالم هذا النظام الدولي الجديد لم تكتمل بعد

إشكالية مفهوم النظام الدولي: ثار خلاف حول مسألة وجود نظام دولي جديد من جهة، وحول مفهومه وتصوره من جهة أخرى.

بالنسبة لمسألة وجود نظام دولي جديد يرى البعض أن هذا النظام هو مجرد افتراض وليس واقعا، بمعنى أنه نظام متجدد ومظهر للانتقال من مرحلة قديمة إلى مرحلة جديد في إطار النظام القائم بعد الحرب العالمية الثانية، لكن اغلب الفقهاء يرون أن هذه المرحلة لا تعتبر استمرا للنظام القديم، وإنما تغيير في إطار القطبية مع مرحلة نظام سابق.

أما بالنسبة للخلاف حول مفهوم وطبيعة هذا النظام الدولي الجديد فان الفقهاء الذين يقرون بوجود هذا النظام الدولي يعترفون بوجود خلاف بين الدول حول مفهومه. فالمفهوم الأمريكي لهذا النظام يختلف عن المفهوم الروسي والصيني أو المفهوم لدى دول العالم الثالث¹.

وللعلم فان أي نظام دولي يتكون من مجموعة من المبادئ السياسية والمؤسسية والقانونية التي تحكم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي.

وقد حدد مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي انطوني لايك مفهوم النظام العالمي في مقال نشرته مجلة الشؤون الخارجية بأنه مسؤولية خاصة تقع على عاتق الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة الباقية في عالم اليوم، هذه المسؤولية تتطلب أوضاعا إستراتيجية لتحديد الدول المهددة للسلام واحتوائها من خلال وسائل مختارة لممارسة الضغط.

1 عبد الرحمن لحرش: مرجع سابق، ص34 و36.

العوامل التي ساعدت على ظهور النظام الدولي الجديد:

تعود بوادر ظهور النظام الدولي الجديد إلى تاريخ تولي الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف الحكم سنة 1985 وتطبيقه لسياسة الإصلاحات في كل الميادين بترتيب البيت السوفيتي وتنظيم الاقتصاد بالأخذ بمبدأ الشفافية والوضوح والتعددية الحزبية، كما أن محطة لميلاد هذا النظام الدولي الجديد هو مؤتمر مالطا لسنة 1989 الذي تم فيه تسليم مقاليد القيادة من الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية بموجب الاتفاق الثنائي بين الزعيمين جورج بوش الأب وغورباتشوف. والواقع يثبت أن في الفترة ما بين 1987 و 1990 بدأ النظام الدولي وكأنه نظام ثنائي القطبية قائم على توازن معقول في القوة ولكن في إطار من التعاون وليس الصراع، فلم يكن الاتحاد السوفيتي يبدو خاصة في الفترة من 1987 حتى سنة 1989 وكأنه على وشك الانهيار، وإنما كان الانطباع السائد لدى المحللين انه يعيد ترتيب أوضاعه ليصبح أكثر انفتاحا وحركة، وبالتالي تطلع الجميع إلى نظام دولي جديد ثنائي القطبية ولكن أكثر حيوية وعدلا خصوصا بعد التقارب الذي حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي الذي أدى إلى تعاون وثيق بينهما لإيجاد تسويات سلمية لعدد كبير من الأزمات الإقليمية مما أفسح المجال للتسوية السلمية للصراعات الدولية ووضع حد للحرب الباردة¹.

وهكذا كان غورباتشوف يأمل بنظام عالمي جديد يقوده الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية معا كشركاء، غير أن أزمة الخليج الثانية كشفت عن عجز الاتحاد السوفيتي وعدم قدرته على صنع القرارات الفاعلة في الأحداث الدولية، فعند حسم الحرب العراقية الكويتية كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها التي تقود حلفاءها للنصر ولم يكن الاتحاد السوفيتي أو الصين شركاء في هذا الحدث بل تعمدت الولايات المتحدة أن تتعامل مع المبادرات السوفيتية باستخفاف لإفقاد الاتحاد السوفيتي الدور العالمي الذي كان يتمتع به. وبانتهاء حرب الخليج الثانية لم تعد مرتبة الاتحاد السوفيتي في القمة في نظام الثنائية القطبية بل تراجعت خصوصا بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي و ظهر جليا انتصار المعسكر الغربي

1 محمد علي القوزي: العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص

الرأسمالي¹، وهذا ما أكدّه الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه أمام الشعب الأمريكي عشية الهجوم على العراق الذي جاء فيه ان ساعة تحرير الكويت قد بدأت وان نظاما دوليا جديدا سيظهر بعد ذلك.

وعليه فالعوامل التي ساعدت على بروز النظام الدولي الجديد:

- انهيار القطب الشيوعي
- عولمة الديمقراطية الرأسمالية الغربية كشكل نهائي للحكم
- عولمة الاقتصاد الحر الرأسمالي
- ظهور نظام إعلامي دولي جديد²

والتساؤل الذي يطرح هنا هو هل ظهور النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية معناه انه لا توجد قوى دولية أخرى يمكن أن تشارك في هذا النظام؟

صحيح توجد بجانب الولايات المتحدة الأمريكية الآن قوى دولية مؤثرة مثل الاتحاد الأوروبي، اليابان، روسيا والصين، غير ان بحث ما تتمتع به كل دولة من عناصر القوة يؤدي الى نتيجة مفادها ان الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة بالفعل التي تملك مجموعة العناصر التي تمكنها من ان تكون لها سياسة قومية تسمح لها بان تقوم منفردة بقيادة النظام العالمي، ذلك أن بقية القوى تعاني من ضعف يحول دون وصولها إلى هذه المكانة. فروسيا التي تملك الترسانة النووية وأسلحة الدمار الشامل تعاني من مشكلات اقتصادية وسياسية فضلا عن مشاكلها العرقية الداخلية، والاتحاد الأوروبي بما يملكه من مقومات اقتصادية ضخمة يفتقد إلى السياسة الموحدة، واليابان ذلك العملاق الاقتصادي نجده ضعيفا في المجال السياسي فضلا عن نقص الموارد الأولية، الأمر الذي يجعله يعتمد على العالم الخارجي. أما الصين فهي دولة نامية تبدو في مرحلة انطلاق اقتصادي كبير زيادة على كونها تمثل خمس سكان العالم³.

1 محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 298 و299.

2 عبد الرحمن لحرش: مرجع سابق، ص35.

3 محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 299.

خصائص النظام الدولي الجديد:

- يختلف النظام الدولي الجديد عن النظام القديم من حيث الظروف التي ظهر فيها، حيث ظهر في ظروف سلمية وليس نتيجة حرب شاملة
- يتميز هذا النظام بأنه أحادي القطبية، أي أن المجتمع الدولي تحت قيادة دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية وذو إيديولوجية أحادية غربية رأسمالية، ونظام اقتصادي واحد.
- سيطرة الأفكار والثقافة الغربية على المظهر الخارجي للمجتمع الدولي الحالي في كل جوانبها رغم وجود تعدد الثقافات والحضارات وتعدد النظم السياسية
- التركيز على القضايا الأمنية خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

السؤال المطروح هنا ما الذي تغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟

الإجابة على هذا السؤال يقودنا إلى تبيان أهم مظاهر التغيير التي حدثت بعد 2001/09/11 التي تتمثل فيما يلي:

- التركيز أساساً على القضايا الأمنية.
- ظهور مفاهيم جديدة ومحاولة ربطها من قبل الإعلام الغربي بالإسلام والمسلمين، كربط الإسلام بالإرهاب، وصف المسلمين بالإرهابيين، ظهور مفاهيم جديدة كالأصولية والتطرف واعتبارهما إرهاباً.
- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحديد مفهوم الإرهاب بصورة منفردة وإعلان حرب شاملة عليه في كل مكان، والخلط بينه وبين مفهوم المقاومة.
- ظهور نظرية الحرب الوقائية كمظهر من مظاهر الدفاع الشرعي
- تقييد أو تغيير بعض قواعد القانون الدولي، مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول لتغيير نظام الحكم فيها بحجة مكافحة الإرهاب.
- محاولة إلغاء دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث تم إعلان الحرب على العراق سنة 2003 دون تفويض من مجلس الأمن¹.

1 عبد الرحمن لحرش: مرجع سابق، ص 36 و 39 و 40.



كخلاصة يمكن القول ان النظام الدولي الجديد لا يقوم ولا يستقر فعلا ولا يكون شرعيا إلا إذا قام على قيم أساسية مقبولة عالميا من قبل أشخاص المجتمع الدولي هذه القيم تتمثل في:

- التضامن بين الدول الغنية و الدول الفقيرة لإزالة الفقر.
- السلم الدائم الذي يقتضي مراقبة المتاجرة بالأسلحة و منع تطوير أسلحة الدمار الشامل.
- الحرص على حماية حقوق الإنسان وحرية الأساسية و الديمقراطية والذي يقتضي إنشاء أنظمة ديمقراطية فحق الشعوب في إنشاء دولة القانون و إقامة نظام ديمقراطي يعتبر من الأسس التي تقوم عليها شريعة النظام الدولي الجديد.
- حماية البيئة باعتبارها سلوك حضاري يستوجب تطوير أشكال جديدة للتنمية وإيجاد آليات جديدة تتمثل في مؤسسات دولية لحماية البيئة .

خالد الطيب : ما هي أهم تداعيات هجمات 11 سبتمبر على سياسة الولايات المتحدة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.mc-doualiya.com/articles>، تاريخ زيارة الموقع 15 مارس 2015 13:12 سا.